أين أخلاقكم من اخلاق رئيس الوزراء الفنلندي؟

جمعة عبد الله

امام محنة تدفق اللاجئين باعداد كبيرة، بعدما ضاقت بهم السبل في بلدانهم التي صارت جحيماً مدمراً , واصبح المواطن عبارة عن حطب لإدامة مشاعل النار والحرائق ، ولكن هذه النجاة لها ثمن باهظ، حيث اصبحوا طعماً للبحر، للغرق والموت، ولهذا صدم الضمير الإنساني العالمي الحي، امام المأساة المروعة لطفل السوري (إيلان) الذي قذفته امواج البحر جثة هامدة الى اليابسة , وقد روّعت هذه المحنة وهزّت الرأي العام العالمي بالتعاطف والتضامن , لمأساة اللاجئين الذين يبحثون عن قوارب النجاة لحياتهم ومصيرهم , فقد وقفت بحزن المستشارة الالمانية (ميركل) وهي تبكي امام اللاجئين , وطالبت المانيا والبلدان الاوروبية , باحتضان اللاجئين وتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة , وفتحت الحدود لاستقبال اللاجئين .

كذلك عبّر عن الاحباط والصدمة العنيفة لهذه المأساة الانسانية، رئيس الوزراء الفنلندي , وهو يعرض منزله الخاص لاستضافة طالبيّ اللجوء، ودعا الفنلنديين الى تقديم كل أشكال التضامن والدعم والمساندة، والوقوف الى جانب محنة اللاجئين , وكما عبّر الكثير من الزعماء الاوروبيين , بالوقوف الى جانب محنة اللاجئين، وفتح الحدود امامهم، والقبول بهم , كذلك عبّر هؤلاء الزعماء عن استعدادهم لقبول من ١٥٠ الى ٢٠٠ ألف لاجئ , وهذا يعبّر عن احساسهم الإنساني وضميرهم الحي تجاه محنة الانسان المعذب , مهما كان دينه ومذهبه وشكله ولونه , رغم أنهم لا يتدخلون بشؤون الدين والمذهب، ولايتحدثون عن صفوة الاديان والمذاهب , ورغم أنهم في وجهة نظر ادعياء الدين الإسلامي ،كفرة وملحدين، هذا يدفعنا الى السؤال , اذا كان زعماء اوروبا كفرة وملحدين , ويقفون بكل عواطفهم الإنسانية امام المآسي والمحن , ويقدّمون كل أشكال الدعم والتضامن والمساندة الى المحروم والمعذب والنازح والمشرّد والمهجّر والمضطهد , والذي يشكو ظلم الطغاة، فماذا يفعل اصحاب الدين ازاء محنة المواطن كما هو الحال في العراق ؟ وأين مواقف اصحاب العمائم من محنة الإنسان العراقي ؟ وأين مواقف الاحزاب الإسلامية العراقية , بعد سيطرتها على السلطة والنفوذ والمال ؟ ماذا فعلوا وقدّموا للشعب العراقي ؟ سوى انغمارهم بالجشع والفرهود , وبنوا جنتهم العامرة من السحت الحرام , وانغمسوا في حالات البذخ والاسراف المجنون دون وجع قلب، وانغمروا في مسرّاتهم النعيمية على شقاء الشعب العراقي , وطرّزوا حياتهم المخملية بالدونية , وانفصلوا كلياً عن الشعب والدين والمذهب , سوى المتاجرة به صباحاً ومساءاً، لبناء صرح هيبتهم ومقامهم العالي , وهم لا يتصورون بأنهم وصلوا بنفاقهم الى أسفل درجات الحضيض , بترك الشعب يعاني من معاناته القاسية والمروّعة والرهيبة , وهم ينظرون دون أبالية من أبراجهم العالية , نظرة استخفاف واحتقار وإهانة , كأنهم اوصياء الله على الارض , أو الصفوة المختارة ،طالما أنهم ابناء المرجعيات الدينية العليا , وهم لايدركون بأنهم يمرّغون سمعة ومكانة ابائهم في الوحل والعار , أنهم لايعرفون بأنهم غارقين حتى قمة رأسهم في البرك الآسنة بجرائمهم القذرة، وأنهم تحولوا الى ضفادع في هذه البرك الآسنة بروائحها العفنة والكريهة، أنهم يتصورون إنّ قصورهم الملوكية , تجعلهم أعلى شأناً ورفعة ومقاماً من الشعب، وهم يتوهمون حين هبّت سواعدهم بنهب وسرقة مافي مغارة علي بابا , بأنهم كسبوا وربحوا الخلود والجنة الأبدية , وإن حماياتهم بجيوشها الجرارة، كافية لصمام الأمان لحياتهم , وهم يرتكبون جرماً شنيعاً بحجز هذه الأفواج الضخمة من الحمايات، حوالي ٢٠ ألف عنصر حماية , حسب تقرير رئيس الوزراء السيد العبادي.. في الوقت الذي يخوض العراق معركة طاحنة ضدّ تنظيم داعش المجرم , وهو (أي العراق) بأمسّ الحاجة الى هذه القوة العسكرية المحجوزة , وهي تكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة عبثاً.. في الوقت الذي يعاني العراقُ فيه من عجز مالي كبير , نتيجة الأزمة المالية , وبهذا الفعل الشائن فقدوا أخر قطرة من الشرف والأخلاق والضمير , بنعيمهم وترفهم الباذخ .. في حين إنّ العوائل الفقيرة تبحث عن قوتها اليومي في نفايات القمامة , ولا ترقّ لهم قلوبهم ولاعواطفهم الميتة بأن يخصصوا جزءاً ضئيلاً من الأموال التي نهبوها من السحت الحرام في اطعام الفقراء والمشرّدين والمهجّرين , حتى يزكوا مالهم الحرام !! وهم يتحدثون عن الدين والمذهب والاخلاق الإسلامية , وهم باعوا شرفهم وأخلاقهم ودينهم بسعر زهيد , بشكل بائس.. وصمة عار في جبينهم , أنهم لايدركون بأنهم اصبحوا جراثيم طفيلية بحاجة الى مبيدات الجراثيم، حتى يتخلص العراق من قاذوراتهم النتنة والعفنة , أنهم اضحوكة الزمن الأغبر , ولكن الشعب يمهل ولا يهمل , وإن مصيرهم لقريبٌ بعون الله والشعب.

قانون الحرس الوطني.. الحماقة الكبرى

حمزة الجناحي

إنّ من يقرأ مسودة قانون الحرس الوطني، أكيد سيصاب بالذهول، وربّما الانكسار.. لعلّ نهاية العراق الواحد وتشظيه الى دويلات عدّة، يرسخها ذلك القانون في مسودته، وسيعتقد إن واضع تلك المسودة، لا يمت الى العراق بصلة، وليس من مواطنيه، وأول ما يتبادر الى الذهن ، إن تلك المسودة كتبت في إحدى دول الجوار، وأرسلت الى لجنة كتابة تلك المسودة في مجلس الوزراء، أو يعتقد إن من كتبها هو من أزلام النظام البعثي الذي يريد أن يكافئ رجالاته بقانون يُسمّى قانون الحرس الوطني .الحديث عن هذا القانون، ممكنٌ في دولة ليس لها جيش ولا قيادة عسكرية، وكأنها دولة خارجة للتو.. لتعيش مثل باقي الدول، وهي تفتقر لكافة مقومات الدولة، ومهددة من قبل الداير الإقليمي، ومحط اطماع تلك الدول، عند ذاك من الممكن الحديث عن تكوين مليشيات أو قوى متعددة تحمي مواطنيّ تلك الإقاليم أو المدن في تلك الدولة من تهديداتٍ خارجية، وليس دولة ذات سيادة لها جيش يقاتل ببسالة في جبهات عدّة داخل العراق، وله قيادة عسكرية ويتحرك على كامل التراب العراقي وبحرية كاملة، ويمتلك أسلحة متقدمة ومتطورة ومعترفٌ به كجيش للدولة العراقية من قبل الدول الأخرى، القراءة الأولى لتلك المسودة وللوهلة الأولى يجعلك تعتقد أن تلك الوحدات التي ستؤسس في المحافظات العراقية، واجبها التصدي للجيش العراقي، ومنعه من الدخول الى تلك المدن، وواضحٌ جدًّا أيضاً، إن هنالك غرضاً آخراً، وهو عودة الجيش الصدامي الى الواجهة برتب عالية، والخطير إن هذا القانون سلّم وبسهولة الاغبياء تقسيم تلك القوات بنسب في المدن التي يقطنها خليطٌ عربي وآخر قومي وعرقي , فمثلاً المادة الثانية- خامسا (أ) - يعتمد تمثيل ابناء محافظة كركوك بنسبة 32% من العرب و32%من الاكراد و32% من التركمان و4% من باقي المكونات الأخرى كمسيحيين ، وللفقرة ذاتها (ب)- يعتمد تمثيل ابناء محافظة بغداد بنسبة 50% من الشيعة و50% من السنة، وحسب الوحدات الإدارية وكثافتها السكانية، وفي المادة الثانية، فضّل وأعطى الأولوية والأفضلية لرجال الجيش العراقي السابق من الضباط والمراتب، واستثناءاً من أي قانون وضابطة أمنية، وفي المادة الثالثة (1) - يشير الى تكون قوّة بمقدار قيادة فرقة لكل محافظة وقيادتها في مقر المحافظة، وبإمرة المحافظ، وبأشراف مجلس، يسمى مجلس أمن المحافظة وهذا المجلس يلغي قرار المحافظ بأغلبية الثلثين .واجب تلك القوات هو حماية الحدود الإدارية لكل محافظة، والسؤال هو: ممن تحمي تلك القوات المحافظات من أي اعتداء ؟ اعتقد أنها تحمي المحافظة من قوّات الجيش والشرطة الاتحادية، وتقاتلها اذا حاولت الدخول الى تلك المدينة، وعدد القوات التي ستشكل لكل محافظة على أساس النسب السكانية لكل مدينة، وتدفع لتلك القوات رواتب من ميزانية الدولة وتخصص لها أبواب صرف من الميزانية العامة، وهذا بالتأكيد حمل آخر على كاهل الميزانية العامّة التي هي تنوء من ثقل الفساد وقلّة التخصيصات، لتضاف لها ميزانية الحرس الوطني من رواتب وغذاء وتسليح، وهناك فقرة مدسوسة توقفت عندها، وسيتوقف عندها أي متتبع وقارئ لتلك المسودة، وهي الفقرة الثالثة من المادة الثانية، يمنع دمج المليشيات والتشكيلات العسكرية من غير القوات الرسمية في قوات الحرس الوطني، طبعاً الغرض واضح من هذه الفقرة، لكن اعتقد إن واضعها حاقدٌ على قوات الحشد الشعبي والقوات الحزبية التي تقاتل اليوم بشراسة وضراوة في غير مدنها، لتحرير مدن ديالى وتكريت والرمادي مثل سرايا السلام وبدر وعصائب أهل الحق وقوات أخرى، مع العلم إن تلك القوات لا تقاتل في المدن التي ولدت فيها، بل تقاتل في مدنٍ لا تريدها، لكن الحمية الوطنية جاءت بها الى الجهاد ، واضحٌ إن القانون فُصّل تفصيلاً دقيقاً على مدن بعينها، وهي المدن التي تقطنها الأغلبية (الأربعية – المذاهب الأربع الإسلامية) والتي على أساس أنها تريد التخلص من القوات والعصابات الدخيلة على مدنها، ناسية ومتناسية إن تلك العصابات ما كانت لتأتي لولا وجود حواضن وبيوت تأويها، وإلّا لماذا لم تدخل تلك العصابات الى المدن التي يقطنها (الجعفريون – المذهب الجعفري الإسلامي) والذين هم يقاتلونها في المدن (الأربعية) مثل الرمادي والموصل وتكريت، اضف الى كل ذلك، إن مدن الوسط والجنوب يعمّها السلام والاستقرار وهي ليست بحاجة الى أي قوات جديدة ميليشاوية ومكتفية بالجيش العراقي، حامي كل التراب العراقي، أكيد إن الفكرة الخبيثة المدسوسة في جوف وعمق مثل هذا القانون، له غاية واضحة هو جعل العراق عبارة عن مدن محاطة بأسلاكٍ شائكة وجيش خاص بها لكل مدينة يسأل الداخل والخارج عن غدوه ورواحه، أو لعل تلك الوحدات ستشرّع قوانيناً فرعية مثلها مثل مدن الاقليم الذي لا يقبل بدخول احد من العرب الى مدنه إلّا بكفيل معرف لدى تلك القوات ، لذا فإن على المثقفين أولاً والإعلاميين وحتى رجالات الدين الوطنيين، التصدي لهذا القانون ووأده في مسودته الأولى، والاكتفاء بجيشٍ عراقي واحد عقائدي، يضمّ كلّ طوائف الشعب العراقي ومن مدنه المختلفة، وله قادة وطنيون، لا يسأل عن انتماءاتهم الطائفية والعقائدية والاثنية، همهم الحفاظ على وحدة العراق وأهل العراق، وعدم صنع دويلات داخل دولة العراق ،وجيوش مشبوهة تقاتل جيشه الواحد .

ماذا يجري بمدينة السويداء السورية ولماذا تعاقب المدينة اليوم ؟

هشام الهبيشان
كاتب وناشط سياسي -الاردن
hesham.awamleh@yahoo.com

مع تسارع الأحداث مؤخراً على الجبهة الجنوبية السورية ، وخصوصاً بعد الهبة والانتفاضة التي قام بها أهالي جبل العرب، دعماً للجيش العربي السوري، بمعركته ضد القوى المتطرفة وداعميها بمعركة مطار الثعلة، ومابعد معركة مطار الثعلة بريف السويداء الغربي، هذه الهبة ساهمت إلى حد ما باعطاء زخم عسكري ومعنوي، ساهم بصدّ عاصفة الجنوب بدرعا بنسختها الخمس، وهذه الانتفاضة منعت وصدّت الكيان الصهيوني وشركائه عن تحقيق أي اختراق على جبهة القنيطرة، بعد صمود أهالي مدينة حضر ، واليوم يبدو واضحاً إن شركاء العدوان على سورية وشعبها، بعد أن ذاقوا وتجرعوا مرارة الهزيمة بجنوب سورية ،قرروا معاقبة مدينة السويداء وأهلها على مواقفهم الوطنية ،فالمدينة وبفضل صمود أهلها، منعت أي اختراق يُساهم بتمزيق سورية جغرافياً وديموغرافياً ،وصمود أهالي المدينة وتمسكهم بقيمهم الوطنية والنضالية والقومية ، أفشل وأسقط رهانات أطراف العدوان بتغيير واقع المنطقة الجنوبية السورية ككل "جغرافياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً وديمغرافياً "،وخصوصاً بعد عجز الكيان الصهيوني وبعض القوى اللبنانية والعربية والإقليمية والدولية "عن فصل أهالي جبل العرب عن جسد الدولة العربية السورية "، ومن هنا يمكن لأي متابع أن يعرف اليوم أبعاد وخلفيات ما جرى بمدينة السويداء بالأمس عبر العمليات الإجرامية التي أستهدفت المدينة وأهلها .كثر حديث الإعلام المتأمر بالأمس عن حالة من الفوضى تعيشها المدينة، بعد الحادث الإجرامي الذي أستهدف المدينة، وأخذت هذه الاحاديث الإعلامية "المضللة والكاذبة" ،مساحة اهتمام كبيرة على الصعيد الإعلامي، لأنّه الوحيد المتحدث فيها الآن، والكلمة الفصل والأولى والأخيرة للإعلام بهذه الاحاديث "الوهمية والكاذبة والمضللة" ، لأنها مازالت حبيسة أخبار الإعلام وأقلام الكتّاب ودراسات المحللين، ومع هذا الحديث "المضلل" وبعد المراجعة الدقيقة لحقائق ما يجري في مدينة السويداء ومن مصادر "أهليه " تعيش الحدث ، لم نرى لهذه الاحاديث الكاذبة والمضللة أي وجود فعلي على أرض الواقع، وفق حجمها المتحدث به إعلامياً، مع التأكيد أكثر من مرة إن هذه الاحاديث"الوهمية والمضللة والكاذبة" ليست إلا صنيعة الإعلام "المتآمر "، وصنيعة بعض الاشخاص الذين يقيمون بشقق خاصة بلندن ويسمون أنفسهم بمراكز "حقوق الإنسان ومراكز الرصد" وغيرها من هذه المسميات التي كانت ومازالت بمجموعها تشكل جزءاً لايتجزأ من مكونات ومفاصل هذه الحرب المفروضة على الدولة السورية، وهنا ولتوخي المصداقية والمهنية ،فقد رافقت هذه الجريمة النكراء التي استهدفت بعض أهالي المدينة بغضّ النظر عن انتماناتهم وولاناتهم ،بعض السلوكيات التي أجزم هنا أنها لم تكن عفوية ،بل هي سلوكيات تأتي ضمن مخطط محكم، يهدف لاحداث فوضى عارمة بالمدينة ، كمحاولة أخيرة من قوى العدوان وبعض أدواتهم على الارض السورية، لتحقيق أختراق ما يسمح بعزل المدينة عن جسد الدولة السورية، والتغطية الإعلامية من قبل أطراف العدوان وبعض أدواتهم على الارض السورية، لما جرى بمدينة السويداء من حدث جلل ، تؤكد إن هنالك عملاً مسبقاً مخططاً له ،يستهدف ضرب ثقة أهالي جبل العرب بمجموعهم، بدولتهم وجيشهم والعكس، فماذا يعني بثّ وسائل الإعلام المتآمرة خبر " كاذب ومضلل "عن محاصرة الدولة السورية لبلدة جرمانا الدمشقية، وقطع الاتصالات عنها تزامناً مع ماجرى بمدينة السويداء؟! ،والكل يعلم إن هذه البلدة وأهلها كانت ومازالت وستبقى حصناً منيعاً لايمكن اختراقه من قبل أطراف العدوان ،وماذا يعني بثّ أخبار"كاذبة ومضللة "عن خروج السويداء المدينة عن سيطرة الدولة، وخروج مظاهرات عارمة "لاوجود لها على ارض الواقع "، مطالبة بسقوط الدولة وإخراجها من المدينة؟!، وماذا يعني حديث وسائل الإعلام المتآمرة عن حصول أشتباكات مسلّحة بين الجيش العربي السوري وأهالي المدينة ؟! هذه الأكاذيب الإعلامية وغيرها الكثير ،تؤكد إنّ ماجرى بالمدينة كان عملاً مخططاً له بشكل مسبق من قبل أطراف العدوان على الدولة السورية وأدواتهم التنفيذية على الأرض، ولكن ،ورغم كل هذه الأكاذيب وسنستقط كل مشاريع أعداء سورية الوطن والإنسان. ختاماً ،اليوم ، يؤكد معظم أهالي الجبل إن كل المحاولات لعزل المدينة أو أهالي الجبل عن الجسد السوري باءت بالفشل ، وإن كل المحاولات المستقبلية سيتم التصدي لها ،وعلى المحور الآخر أتضح أن معارك الإعلام التي يموّلها أعداء سورية ،تؤكد على شراكة هذا الإعلام المتآمر بالحرب على سورية ، وخصوصاً بعد تزييفهم لحقائق ما جرى بمدينة السويداء، ويؤكد بما لايقطع الشك إن وسائل الإعلام المتآمرة كانت وما زالت تشكّل جزءاً أساسي من إستراتيجية الحرب على سورية، وكان لها صولات وجولات بهذه الحرب، وقد أثبتت الأيام وحقيقة الوقائع على الأرض زيف أحاديث الكثير من اخبارها، والأيام القادمة سوف تعرّي حقيقة وعمالة وسائل الإعلام هذه أمام الجميع.

دعوة الى تفعيل البرلمان الإيزيدي

عادل شيخ فرمان

- فصل الدين عن السياسة .. تفعيل دور الايزيدي المستقل -

ظهرت في الآونة الاخيرة، شعارات تندد وأخرى تؤيد تأسيس مجلس إيزيدي أعلى، وقبل انبثاق هذه الفكرة ، عملنا وبالتعاون مع بعض الشخصيات دراسة، لتطوير مشروع البرلمان الإيزيدي، كما طرحه الكاتب قيدار نمر قبل سنة وبعده الإعلامي ديار نعمو عبر وسائل الإعلام ، ولخطورة وحساسية الموقف، لم ننشر هذه الفكرة إلّا بعد طرحه على الكثيرين من المعنيين بالشأن الإيزيدي ، وكانت الفكرة بإقامة المشروع في اوروبا، لتهيئة الظروف لانجاح المشروع دون تدخل الاحزاب ، ولكن بعد تحرك البعض في العراق، نحو تأسيس مجلس يحمل أسم المجلس الإيزيدي الأعلى ، نرى اليوم بأن نوحد الفكرة وتكون كالآتي ؛ البرلمان الإيزيدي سيكون المرجعية الإيزيدية ، اي يمثل الإيزيدية في اتخاذ القرارات، وفي كافة المجالات، عدا المسائل الدينية التي ستكون قراراتها من قبل المجلس الروحاني ، وسنعمل على أن يكون المجلس الروحاني، هيئة من هيئات البرلمان ، طبعاً بعد إنجاح مشروع البرلمان الإيزيدي، والضرورة من تفعيل دور البرلمان الإيزيدي، هو وجود فراغ كبير في قيادة المجتمع الإيزيدي وتهميش دور الفرد الإيزيدي الذي يملك الطاقة والكفاءة العالية في معالجة وتمثيل الأمور المعنية بشعبه، وتطوير هذه الطاقات بكافة مجالاتها الإنسانية منها، والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ولكل الذين يعتبرون أنفسهم ممثلين عن الإيزيدية في العراق، ولا يستطيعون العمل خارج نطاق مصالح أحزابهم، لهم الدعوة للعمل مع هذا المشروع المستقل أو دعمهِ دون محاربتهِ ، ومن هنا سيكون على عاتق الإيزيدية في داخل العراق وخارجه، دعم هذا المشروع لكي يكون لنا قيادة قوية ذات كفاءات واختصاصات مختلفة، ليبدع الكل في مجاله الخاص، وابعاد نظام الحاكم الواحد، وننوّه هنا الى عنصر الاقتصاد الذي هو عامل مهم جدًّا في إنجاح اي مشروع أو فكرة، لذلك سنعمل على تأسيس صندوق خيري تحت إشراف الهيئة المالية التابعة لهذا المشروع ، تحت أسم صندوق شيخ عادي، وهذا الصندوق سيكون عاملاً مهماً في دعم المحتاجين، وخاصة نجد بأن هناك المئات من الإيزيديين يجمعون خيرات من اوروبا ويقومون بارسالها للمحتاجين في الوطن، وخاصة إن عدد الإيزيدية في اوروبا وأمريكا في تزايد مستمر وكبير، يكاد أن يكون الربع أو الثلث من إيزيديّ العراق ، وستكون المساعدات في تزايد وتحسن ، ولإيقاف التشتت الكبير الذي تعيشه طاقاتنا الإيزيدية، علينا أن نكمل مشروع البرلمان بتوفير الدور لهذه الكفاءات ، فستكون لنا هيئة للمرأة لتشارك في قيادة المجتمع التي هي الجزء الأساسي منه ، وهيئة الثقافة والفن لضمّ هذا الكم الكبير من الكتّاب والإعلاميين والفنانين، وتفعيل دورهم بشكل مستقل دون العمل تحت أي رايّة حزبية أو حكومية، وكما نوّهنا أعلاه، علينا فصل الدين عن السياسة إذ يجب إعطاء دور للسياسيين في هيئة السياسة ، ودور لرجال الدين في مجال الهيئة الروحانية ، وللعمل بشكل حضاري وإنساني وقانوني، نحتاج الى هيئة قانونية، تدافع عن الفرد الإيزيدي وعن البرلمان أيضاً في المجالات القانونية.. سواء في العراق أو خارجه ، كما لاننسى الدور الكبير للكثير من وجهاء الإيزيدية من شباب وكبار السن في احتواء الكثير من المشاكل التي كانت تصادف الفرد الإيزيدي خلال الأزمة الراهنة، لذلك سنوحد تلك الطاقات تحت راية هيئة الوجهاء، وأخيراً، الرحمة (لجان گوري) الإيزيدية الذين ضحوا بارواحهم من أجل ارضهم وعرضهم ، ولأن الوضع في العراق يحتاج الى قوة عسكرية وخبراء للتنبأ بمستبقات الأمور، ولكثرة حملات الإبادة التي تعرض لها الشعب الإيزيدي وأخرها في العصر الحديث، علينا الاستعانة بخبرة عسكرية لمنع وقوع كارثة أخرى والدفاع عن الشعب الإيزيدي ومناطق تواجدهم ، سيكون لنا أعضاء ضباط يشرفون على الهيئة العسكرية .

1. هيئة رئاسة البرلمان
2. هيئة الإعلام
3. الهيئة المالية
4. الهيئة السياسية
5. هيئة المرأة
6. هيئة الروحانية
7. هيئة الحقوقيين
8. هيئة الوجهاء
9. الهيئة العسكرية
10. هيئة الثقافة والفن

لكتابة المنهاج - تشكيل لجنة من المعنيين وذو خبرة في هذا المجال ، والاعتماد على اراء المهتمين بالشأن الإيزيدي والمتعاونين من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.

لماذا بقاء اسم البرلمان الايزيدي لأنه مسجل في الحكومة العراقية كمنظمة جماهيرية تعنى بالشأن الإيزيدي، لها موقع رسمي في التواصل الاجتماعي، لديها أعضاء مستقلين وهي مستقلة، أسم البرلمان هو بديل لتسمية مجلس ، كي لا نكون جزءا من المجلس الروحاني أو المجلس الذي سيشكّل من قبل الاحزاب في كوردستان ، بل يكونوا هم جزءاً من برلمان غير مسيّس ، ويحترم هذا البرلمان كل الاحزاب والحكومات.

ملاحظة : احتراماً للأمير تحسين بك وعمره ومنصبه في الإيزيدياتي ستكون الأمور المهمة تحت إشرافه وبالتنسيق بينه وبين رئيس البرلمان ،طبعاً إن وافق هو على الفكرة، وأخيراً يمكن تقديم مقترحاتكم على الخاص من أجل تطوير وإنجاح هذا المشروع .

العباديو تظاهرات ساحة التحرير ومؤتمر الدوحة

موسى صاحب

التظاهرات التي تشهدها العاصمة بغداد وبقية محافظات الوسط والجنوب، للمطالبة بتحسين الخدمات ومحاسبة الفاسدين، وتشكيل حكومة مدنية، يتساوى تحت خيمتها مختلف أطياف الشعب العراقي، بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية والقومية والمذهبية، تمثل بداية النهاية لسنوات سياسية عجاف، تسلطت على رقاب العراقيين، وتحكمت بمقدّرات البلد ووضعت مستقبله الاقتصادي والمالي والاجتماعي في مهب الريح ، وهذه السنين دفع العراقيون أرواحهم ثمناً لها، ظلماً وعدواناً، لا لسبب سوى لاختلاف أمزجة السياسيين حلفاء الأمس إبان معارضتهم للنظام السابق، خصوم المرحلة الديموقراطية من خلال تباين مصالحهم، وهم يقتسمون مغانم العملية السياسية التي تدر عليهم جاهاً وسلطاناً، حيثما وطأت أقدامهم ، وما يميّز هذه التظاهرات ويجعل جمرتها الوطنية تتقد يوماً بعد آخر، ورقعتها الجغرافية تتسع لتشمل مساحات بحجم أهدافها ومطالبها، أنها انطلقت من رحم عراقي خال من كل شائبة إقليمية ودولية وبعقوية عراقية، لا مكان للأطماع السياسية فيها ، بالإضافة إلى ذلك وهو الأهم هو دعمها من قبل المرجعية الرشيدة، صمام أمان جميع العراقيين. إذاً أصبح لدينا طرفيّ معادلة أساسية لتصحيح مسار العملية السياسية التي انطلقت منذ التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ،وهو التاريخ الرسمي لسقوط نظام صدام حسين ، هذان الطرفان هما المرجعية الدينية الرشيدة في النجف الأشرف والشعب العراقي اللذان أيّدا ودعما الدكتور حيدر العبادي من أجل تحقيق الإصلاحات التي نادى بها المتظاهرون ، وهو اليوم على أعتاب مرحلة سياسية صعبة وحرجة، تواجه البلد الذي تتقاذفه أمواج المطامع الخارجية القادمة من وراء الحدود ، ناهيك عن الصراعات الداخلية للكتل والأحزاب التي تقف ورائها أجندات طائفية ومذهبية وقومية ، لذا فأن أمام رئيس الوزراء فرصة للخروج من النفق المظلم الذي يمرّ به العراق من خلال الإسراع بتشكيل حكومة (تكنوقراط) تضم كفاءات يزخر بها البلد، كفيلة بالقضاء على مظاهر الفساد، بالإضافة إلى معالجتها للواقع الاقتصادي الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة، خصوصاً وإن هنالك أطرافاً سياسية داخلية لا تروق لها مطالب الجماهير، وإن أعلنت تأييدها لها من خلال منابرها الإعلامية ، كذلك وجود أطراف خارجية تعمل برعاية دول إقليمية ، تتحرك اليوم باتجاه لملمة أوراقها، لتعوّض ما خسرته في المراثون السياسي عن طريق عقدها المؤتمرات التي تحاول من خلالها ترتيب وضعها الداخلي مثل مؤتمر (الدوحة)، ونحن كشعبٍ ثائر لا نسمح بأن تكون حزمة الإصلاحات التي أعلن عنها رئيس الوزراء، مجرد لقلقة لسان لاتسمن ولا تغني من جوع ، الهدف منها تهدئة المتظاهرين من جانب ومن جانب آخر إرضاء الشركاء الداخليين في تشكيل الكابينة الحكومية ، ونقول للدكتور العبادي أيضاً، لا تتهاون ولا تتقاعس عن تنفيذ ما وعدت به فلصوص السياسة في الداخل والخارج يتحينون الفرصة للانقضاض على التجربة الديموقراطية، ولا اعني بها ديموقراطية (بريمر) سيئة الصيت، وإنّما ديموقراطية الشعب في حرية أختياره الأصلح والأنجع في قيادة البلد، وكذلك حرية التعبير في المطالبة بتحقيق الرفاهية والازدهار في شتى قطاعات الدولة .. اللهم اشهد.. اللهم أني قد بلّغت.

العلمانية: نهاية المطاف

حيدر حسين سويري

قراءة بسيطة في الواقع السياسي للمنطقة العربية، ولن نذهب بعيداً هذه المرة، فلن نحتاج الى تحليل كثير من الوقائع التاريخية، سنعود الى القرن الماضي، وهو ليس عنا ببعيد، فنحنُ أبنائه. كان أخِرُ ما تبقى من الخلافة الإسلامية والمتبجحين بها، هي الدولة العثمانية، ولم تكن تمثل في كيانها حتى القشور للخلافة الإسلامية، ولا تمت بأية صلة إلى الإسلام، سوى الأسم والرسم، فتمّ القضاء عليها بهدوء من قبل الآخر(لا نريد أن ندخل في بحث الآخر، فلهُ بحثه الخاص)، خلافتهم وأسقطوها، تمّ الإتفاق على تحويل الخلافة إلى مملكة، وأنشأت المملكات في المنطقة العربية، فأمتدت من الخليج إلى المحيط، واستطاع الملوك إنشاء دولة بمعنى الكلمة، ذلك أنهم ضمنوا أنهم باقون، ومن سيتغير هو رئيس الوزراء(بالانتخابات)، وشرّعت القوانين، فسارت الحياة بصورة طبيعية، فالناس يحبون ملكهم، وإذا حدثت ظاهرة، فهي لا تمسّ الملك، إنما الوزارة، والملك بكل سهولة ويسر، وتحت الضغط الشعبي، يُطيح وزارة ويقيم أُخرى، لم يرق للآخر أن تكون شعوب ودول العالم الثالث متحضرة، خصوصاً وهي ترقد على كنوز الأرض، فبدأوا باغتيال أي ملك يعمل لصالح شعبه، بمعنى أن له إتجاه وميول نحو الزعامات الشعبية (التي كان أغلبها من شريحة الإسلاميين) أو يعترض على سياسة الآخر الخارجية، فتمّ التخطيط لتحويل جميع حكومات دول المنطقة إلى حكومات علمانية، وبقناعة تامّة من شعوبها طبعاً، وهنا جاء دور الدكتاتوريات التي فرحت الشعوب بقدومها، وما زالت تُمجّدها، حتى ذاقت وبال أمرها، طوال تلك السنين، ولا أريد أن أدخل في تحليل التحولات الفكرية السياسية، لدى الشعب وزعامته من جهة، والحكومات من الجهة الأخرى،أصبحت الشعوب تبحث عن حلٍ للخروج من تحت وطأة تلك الدكتاتوريات، والآخر يتفرج وخُططه تُنفذ وبالحرف الواحد، وقد فشلت هذه الأحزاب في مشروع العلمانية مباشرة، خصوصاً وإنّ الشعوب الإسلامية رسمت تصوراً مخيفاً لها، فجاء بمشروع الديموقراطية في أزمة تخلف الشعوب، ونكرانها لذاتها في ظل حكومة الدكتاتوريات المتعاقبة التي هدمت الدولة، تلك التي أنشأت في حقبة الممالك،هنا بدأت تتضح الحلقة الأخيرة من اللعبة، حيث لم تحقق الديموقراطية طموح الشعوب، فالديموقراطية أوصلت الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، وقد فشلت هذه الأحزاب في إدارة الحكم، هذا ما شاهدناه في العراق ومصر على وجه الخصوص، وللعبة أبعاد كثيرة، وليس هنا محل ذكرها.

إن الشعوب وزعاماتها الدينية وغير الدينية، ستطالب بحكومات علمانية، عاجلاً أم آجلا، وهي مسألة وقت ليس إلا، قد تمتد لبضع سنين،إن العلمانية ليست فلم رعب، وإنما هي كشف للإنسان عن ذاته، فلماذا لا يكون الإسلامي إسلامياً بدون حكومة إسلامية!؟ وكذلك القومي أو صاحب أي فكر آخر!؟ إن العلمانية تدعو أن يعيش الإنسان كإنسان، له خصوصيته، ويشارك مجتمعه، بينما تعمل الأنظمة الأخرى على إنتهاك بل إنهاء خصوصية الأفراد.

بقى شئ ..هل العلمانية حقيقةً أم وهمٌ وحُلم لا يستطيع الإنسان تحقيقه!؟

المرجعية و الجماهير

حسين محمد الفيحان

تواصل المرجعية الدينية، تأكيدها في خطب الجمعة من الصحن الحسيني الشريف التي تمثل رسالتها وتواصلها المستمر مع الجمهور.. على إن الشعب العراقي يخوض الآن معركتين شريفتين و مقدّستين، إحداهما ضدّ الإرهاب الداعشي، و الأخرى ضدّ الفساد المستشري .

فالمعركة الأولى التي تشبثُ بها القوات المسلّحة، مدعومة بالحشد الشعبي و ابناء العشائر ضدّ عصابات (داعش) الإرهابية على اكثر من محور يمكن تلخيصها بجبهتين : الجبهة الشمالية : حققت نتائجاً على الارض , بتحرير العديد من المناطق التي احتلتها (داعش) قبل أكثر من عام , ابتداءاً بجرف النصر و آمرلي و العديد من قرى بعقوبة و سامراء و تكريت وصلاح الدين، وصولاً الى بيجي التي تجري فيها الآن معارك ضارية، اسفرت عن تحرير اكثر من ثمانين بالمئة منها , تمهيداً لدخول الموصل و فتحها بالكامل، إمّا الجبهة الغربية فتُحاصر بها قواتنا المسلّحة مُحافظة الانبار من ثلاثة محاور، وهي تستعد لدخولها الغير معلن حتى الآن , بسبب بعض خطوط الامداد الغير مقطوعة التي تصل الى تنظيم (داعش) من الخارج، و يقيناً ما كان لـ (داعش) أن تدخل الاراضي العراقية وتسيطر على تلك المحافظات و المناطق منها , لولا الأزمات الخانقة التي عصفت بالبلاد، بسبب السياسات الطائفية التي انتهجها سياسيو الاحزاب خلال الأثني عشر سنة الماضية من التغيير، بذاعهم وتضليلهم النّاس , أنهم المدافعون عن حقوقهم ومصيرهم الطائفي و العرقي، حتى بانت حقيقتهم على وجهها،وانكشف زيف اقنعتهم المُتأسلمة , بالخراب و الدمار (الضياع) الذي حلّ بالوطن و المواطن، لتبدأ معركة الشعب الثانية ضدّ المفسدين وسُرّاق المال العام بمظاهراتٍ سلمية تطالب بالحقوق، ومساءلة المتسببين عن وصول البلاد لما هو عليه اليوم، ورغم انتقاد الكثير من الاحزاب و السياسيين لمظاهرات الشعب المستمرة في بغداد و المحافظات، و محاولتهم للتقليل من أهميتها وحرف مسارها الوطني، وتخويف الناس من الخروج فيها , بقولهم: إن وقتها غير مناسب الآن بسبب انشغال الحكومة ومؤسساتها العسكرية بالحرب ضدّ (داعش) , وهذا ما قد يفتح ثغرة للمتربصين , لدخول المحافظات الوسطى والجنوبية الآمنة من خلال التظاهرات، و تنفيذ اجندات خارجية كما حصل في الانبار و الموصل، إلّا إنّ المرجعية الدينية تؤكد في خطبها التي ينتظرها الشارع للخروج بعدها مُتظاهراً يوم الجمعة، إنّ المعركة ضدّ الفسا